وقفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقدّم «جبهة الرفض» التي ضمّت، اضافة الى الجبهة الشعبية، كلاً من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والتي اعلنت رفضها لمبدأ المشاركة في مؤتمر السلام، ومعارضتها لأي تغيير في الاستراتيجية الفلسطينية التي تقتضي، كما كتبت مجلة «الهدف»، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، تشديد النضال «ضد المشاريع الاستسلامية، التي تدعو الى انشاء دولة، او كيان فلسطيني، على جزء من الاراضي الفلسطينية»(٣٠). وبعد سلسلة من المناقشات التي أُجريت بين قادة هذين التيارين، أُجري اعداد برنامج سياسي من عشر نقاط، تمّ اقراره برنامجاً مرحلياً للثورة الفلسطينية، خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة بين ١ ـ ٨/٦/١٩٧٤.

ولعلّ أبرز ما تضمّنه هذا البرنامج هو ما جاء في مادته الثانية، التي نصّت على ان «تناضل منظمة التحرير الفلسطينية، بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلّح، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها». الاّ ان حالة الاجماع الفلسطيني حول هذا البرنامج لم تدم طويلاً، حيث بادرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد شهور قليلة من انفضاض المجلس الوطني، الى اعادة تقويم برنامج النقاط العشر انتهى بها الى رفضه، وأعلنت، في ٢٦/٩/١٩٧٤، تعليق مشاركتها في الاجهزة القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي؛ وتبعها في ذلك بعض فصائل «جبهة الرفض». وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح برنامج النقاط العشر، منذ اقراره، اساساً ثابتاً للسياسة الرسمية التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية طوال المرحلة اللاحقة، لا سيما في ما يتعلق بموضوع «الدولة الفلسطينية»، التي اصبحت، منذ ذلك الوقت، بمثابة الهدف الموجّه لمواقف المنظمة من تعرجات الحركة الدبلوماسية التي نشطت في أجواء المنطقة بعد حرب العام ١٩٧٣، واستمرت حتى العام ١٩٧٨، عندما فرضت اتفاقيتا كامب ديفيد، اللتين تمّ التوصل اليهما بين الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، تجميد هذه الحركة بعد اغلاقها على سقف جديد لحل القضية الفلسطينية، يقوم على أساس مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحته الاتفاقيتان، والذي اعتبرته القيادة الفلسطينية «مؤامرة يجب رفضها ومقاومتها بكل الوسائل الممكنة»، حسب ما جاء في البيان السياسي الذي صدر عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في دمشق، بين ١٥ ـ ٢٢/١/١٩٧٩.

وعلى الرغم من ان المعارضة الشديدة التي أبدتها القيادة الفلسطينية ضد اتفاقيتي كامب ديفيد، لم تؤثر، عملياً، في جوهر الموقف السياسي الفلسطيني من قضية التسوية في المنطقة بشكل عام، ومن موضوع الدولة الفلسطينية بشكل خاص، فالواقع ان حالة الجمود التي هيمنت على مجمل الوضع السياسي في المنطقة أفقدت عملية الاستمرار في دفع المبادرات السياسية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ ما يبررها؛ وبالتالي، فقط ظل الموقف الفلسطيني يراوح عند حدود تأكيد «حق منظمة التحرير، وحدها، في اختيار الحل العادل، والشامل، الذي يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني»، حسب ما جاء، مثلاً، في البيان السياسي الذي صدر عن أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في دمشق ما بين ١١ ـ ١٩/٤/١٩٨١. وقد استمرت حالة المراوحة هذه حتى العام ١٩٨٢، حين أعيد تحريك قضية المنطقة على خلفية التفاعلات التي أحدثها الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، وما تبعه من حصار للعاصمة بيروت واجلاء قوات المقاومة الفلسطينية عنها.